



التقرير الشهري للسوق الكويتي يوليو 2021

ملخص التداول خلال شهر يوليو 2021

- * أقل المؤشر العام عند 6,581.01 نقطة مرتفعا **بنسبة 3.04%** منذ بداية الشهر، وبلغ المؤشر الرئيسي 5,437.35 نقطة مرتفعا بنسبة 2.27% منذ بداية الشهر، كما بلغ المؤشر الأول 7,164.62 نقطة مرتفعا **بنسبة 3.29%** منذ بداية الشهر.
- * بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية الشهر **38.33** مليار د.ك مرتفعة **بنسبة 3.04%** منذ بداية الشهر.
- * بلغت الكمية المتداولة للشهر 4.35 مليار سهم منخفضة بنسبة (47.44%) عن الشهر السابق.
- * بلغت القيمة المتداولة للشهر 751.63 مليون د.ك مرتفعة بنسبة (47.12%) عن الشهر السابق.
- * بلغ عدد الصفقات للشهر 178,525 صفقة منخفضة بنسبة (39.53%) عن الشهر السابق.
- * حقق مؤشر سوق ابوظبي اعلى ارتفاعا للشهر الثاني على التوالي بين الاسواق الخليجية بنسبة بلغت 7.06% منذ بداية الشهر، فيما شهد مؤشر سوق دبي اعلى انخفاضا بين الاسواق الخليجية بنسبة بلغت (1.60%) منذ بداية الشهر.
- * علما بان عدد أيام التداول خلال شهر يوليو 16 يوم عمل فقط (إجازة عيد الأضحى) مقابل 22 يوم عمل بشهر يونيو .

أداء السوق

الأداء	الأداء	31-Jul-2021	30-Jun-2021	31-Dec-2020	البيان
منذ بداية السنة	شهري				
18.66%	3.04%	6,581.01	6,386.79	5,546.0	المؤشر العام (ع.س)
19.44%	2.27%	5,437.35	5,316.87	4,552.4	المؤشر الرئيسي (ع.س)
18.40%	3.29%	7,164.62	6,936.12	6,051.1	المؤشر الأول (ع.س)
23.75%	3.55%	5,737.64	5,540.82	4,636.4	المؤشر الرئيسي 50 ع.س

اخبار من بورصة الكويت/ هيئة أسواق المال في يوليو 2021

- شهد السوق الكويتي أداء متميزاً خلال الشهر حيث ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة بقيمة مليار دينار تقريباً وذلك بفضل الإعلانات الجيدة للبنوك عن أرباحها النصف سنوية بعد تخفيضها من حجم المخصصات والتي كانت قد رصدتها وقت ذروة جائحة كورونا ، علاوة على الأداء الجيد للشركات القيادية (التشغيلية) .
- تعيين الحدود القصوى لأسعار الفائدة لخدمة التداول بالهامش بحد أقصى 4% فوق سعر

الخصم.

- في 15 يوليو 2021 اصدرت هيئة أسواق المال تعميم حددت فيه الحدود القصوى لأسعار الفائدة لخدمة التداول بالهامش وجاء نص التعميم كالتالي :-

تعديل المادة الثانية من قرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي رقم (29/338/2008) في شأن تعيين الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية لتصبح على النحو التالي :

"مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة الأولى، يكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة الاتفاقية على جميع صور الإقراض التجاري وصور الإقراض الأخرى المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على 2.5% (اثنين ونصف بالمائة) على سعر الخصم الذي يحدده ويعلنه مجلس إدارة بنك الكويت المركزي على صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة. ويكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة بالدينار بما لا يزيد على 4.0% (أربعة في المائة) على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها سنة. ويجوز للمقرض أن يتقاضى مقدماً (فائدة

ارتباط) بنسبة لا تتجاوز 0.5% (نصف في المائة) سنوياً على كامل حدود التسهيلات الائتمانية التي يقررها للمدين في صورة سحب على المكشوف.

وبالنسبة لمعاملات الإقراض بالدينار الكويتي المتعلقة بتمويل خدمة التداول بالهامش فيكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة على التمويل المقدم لهذا النوع من النشاط بما لا يزيد على 4.0% (أربعة في المائة) فوق سعر الخصم سواء كان التمويل لمدة أقل أو أكثر من سنة"

وأكدت الهيئة على ضرورة الالتزام بالتسجيل لدى شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي - نت) حتى يتسنى للأشخاص المرخص لهم مراجعة الملاءة المالية وتقييم الحالة الائتمانية لكل عميل قبل الشروع في تقديم خدمة التداول بالهامش له وذلك وفق السياسات والإجراءات المنظمة لذلك.

• وزارة العدل ومكافحة غسل الأموال

- في إطار تضافر كافة الجهود الحكومية بالكويت لسد الثغرات في وجه بعض المتلاعبين فقد أصدرت وزارة العدل قراراً وزارياً رقم 344 لسنة 2021 بتاريخ 14 يوليو 2021 على أن يسري بداية من 1 أغسطس 2021 وجاء القرار كالتالي .

-على ادارتي التسجيل والتوثيق العقاري التأكد من ارفاق صورة من التحويل المصرفي يذكر فيه الغرض من التحويل او صورة الشيك المصدق الذي تم من خلاله دفع قيمة العقار على ان يذكر ذلك في محضر التصديق النهائي.

بنك الكويت المركزي يقيم ملتقى الاستقرار المالي بمشاركة خبراء محليين وعالميين

- في 26 يوليو 2021 اقام بنك الكويت المركزي ملتقىً موسعاً حول الإصدار التاسع من تقرير الاستقرار المالي لعام 2020، تناول فيه أهم التطورات الاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي، ونظرة عامة حول القطاع المالي في دولة الكويت، في مقر بنك الكويت المركزي وكذلك عبر الاتصال المرئي. واستضاف الملتقى شخصيات اقتصادية وتعقيبات من بعض المؤسسات المرموقة محلياً ودولياً.
- أشار محافظ بنك الكويت المركزي في بداية حديثه إلى أن تقرير الاستقرار المالي عن سنة 2020 يعرض نظرة شاملة ومركزة حول الاستقرار المالي في دولة الكويت خلال سنة مثقلة بتحديات غير مسبوقة لم يعرف لها العالم مثيلاً على مدى القرن الماضي، نتيجة جائحة فايروس كورونا حيث اضطرت الدول لتطبيق احترازاات صارمة وصلت إلى حد فرض حالات من الإغلاق الكلي والجزئي، أدت إلى شلل على جانبي العرض والطلب وهو ما جعل الأزمة معركة على جبهتين: حماية الحياة وحماية المحيا. وأوضح أن تسارع مستجدات الجائحة وتوالي موجاتها، وتحوّرات الفايروس، وتداعيات كل ذلك على الاقتصاد، بلغت حالة انعدام اليقين مستويات لم نشهدها من قبل، حتى في الأزمة المالية العالمية، لدرجة اضطرت معها حتى المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، إلى إخضاع توقعاتها لمعدل نمو الناتج العالمي لمراجعات وتعديلات متكررة. وصعّبت حالة انعدام اليقين مهمة واضعي السياسات المالية والنقدية والاقتصادية في اتخاذ قرارات فعالة ووضع خطط للتخفيف من التداعيات الحادة للجائحة التي أدت إلى تدهور في

النشاط الاقتصادي وخسائر فادحة في الوظائف. ويدل على ذلك الانكماش في الناتج
الإجمالي العالمي بنسبة 3.3% أي ما يقارب 5 أضعاف الانكماش اثناء الأزمة العالمية في
2008، فيما بلغت مستويات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال
مستويات مرتفعة وصلت إلى 14.7%

وكالة "S&P" تخفض التصنيف السيادي الائتماني لدولة الكويت!!

- بتاريخ 16 يوليو 2021 خفضت وكالة ستاندرد آند بورز " التصنيف الائتماني لدولة الكويت من المرتبة (AA-) الى المرتبة (A+) مع نظرة مستقبلية سلبية علما بان الوكالة كانت قد خفضت في 26 مارس 2020 أيضا التصنيف الائتماني من (AA) الى (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة ؟
- وقد استندت الوكالة على عدة مبررات للتخفيض منها:
 - 1- توقع عجز الموازنة 17% سنويا من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2021-2024
 - 2- عدم وضع الحكومة استراتيجية شاملة لزيادة مصدرها الرئيسي لتمويل عجز الموازنة وهو صندوق الاحتياطي العام الناضب
 - 3- عدم وضوح الرؤية بخصوص اقرار قانون الدين العام او الوصول الى بدائل التمويل الأخرى المتاحة مثل صندوق الأجيال القادمة.
 - 4- تقدر الوكالة السعر التوازني للموازنة العامة عند 90 \$ للبرميل
- اشارت الوكالة الى ان الارتفاع الأخير في أسعار النفط يساعد في تخفيف بعض الضغوط الفورية ولكنه قد يؤدي الى تأخر خطط الإصلاح الهيكلي للحكومة وهو من شأنه ان يجعل الكويت اقل استعدادا لأي صدمات معاكسة.

- اشارت الوكالة الى المواجهات ما بين الحكومة ومجلس الامة والتي غالبا ما تصل الى طريق مسدود وهذا يذكرنا بالنظرية المعروفة (السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة)
- عرجت الوكالة أيضا الى اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط كمصدر رئيسي للدخل حيث انه يشكل 90% من الصادرات تقريبا.
- الا انها في نهاية تقريرها أوردت خبرا إيجابيا الا وهو ان الاحتياطي النفطي المؤكد يكفي لمدة 100 عام وهو من المعدلات الأعلى بالعالم , علاوة على ذلك فان تكلفة الإنتاج هي الأدنى على مستوى العالم .
- وللحقيقة لا يوجد مبرر للوضع الاقتصادي الحالي للكويت حيث انها تمتلك العديد من الكفاءات الوطنية القادرة على انتشار اقتصاد الكويت من هذا المأزق ولعل اكبر دليل على ذلك النماذج الاحترافية التي تدارها بعض الجهات مثل بنك الكويت المركزي – هيئة أسواق المال – بورصة الكويت. علاوة على الإدارة الحصيفة التي تدارها بعض المؤسسات مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- الجدير بالذكر (وبعيدا عن نظرية جلد الذات) وفي احدث تقرير لمجلة – Forbes Middle East والصادر بتاريخ 11 يوليو 2021 (المصدر: معهد صناديق الثروة السيادية – SWFI) جاء الصندوق السيادي الكويتي – الهيئة العامة للاستثمار الأول عربيا والثالث عالميا بقيمة 692.9 مليار دولار.

• اخبار متنوعة

• سويفل أول شركة تفوق قيمتها المليار دولار في الشرق الأوسط يتم إدراجها في بورصة ناسداك .

- تأسست شركة سويفل عام 2017 لتقدم خدمة النقل الجماعي الخاص، حيث يمكن لمستخدميها حجز مقعد في حافلة صغيرة عبر تطبيق للشركة يتم تحميله على الهاتف

- تعمل الشركة، التي تأسست في القاهرة قبل أن تقوم بنقل مقرها إلى دبي، في 10 مدن كبرى منها مصر والسعودية والإمارات والأردن وباكستان وكينيا .

- يتوزع هيكل ملكية الشركة قبل الدمج بين مصطفى قنديل مؤسس الشركة وشريكه المصريان محمود نوح وأحمد صباح، بحصة أكثر من 30% من سويفل، في حين تعود النسبة الباقية لنحو 17 صندوق استثماري.

- أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية (الكويت) بتاريخ 29 يوليو 2021 إنها ستستثمر 30 مليون دولار أمريكي في عملية الدمج بين شركة النقل الجماعي "سويفل" وشركة "كوييز جامبيت" المدرجة في بورصة "ناسداك".

وقالت أجيليتي في إفصاح لبورصة الكويت إنها ستكتتب بمبلغ 20 مليون دولار (6 ملايين دينار كويتي) مقابل 2 مليون سهم، بالإضافة إلى استثمار 10 ملايين دولار (3 ملايين دينار) في سندات قابلة للتحويل .

- أفادت شركة مجموعة ارزان المالية (الكويت) انها تساهم بنسبة 28% في احد الصناديق المستثمرة في شركة سويفل (بقيمة مليون دولار) مما سيؤدي الى ارتفاع في الأصول المالية بمبلغ 840 الف دينار كويتي وزيادة في التغير بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة نفسها وذلك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 .